



بيروت 2015/12/1

## في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد النساء

### "حقوق" تطالب بوقف كافة الانتهاكات ضد اللاجئات لا سيما تلك الناتجة عن النزاعات

يحتفل العالم باليوم الدولي للقضاء على العنف ضد النساء في 25 تشرين الثاني (نوفمبر)، وسط جهود رامية لمناهضة العنف على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي يتخللها فعاليات ونشاطات وحملات أبرزها حملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء (25 تشرين الثاني/نوفمبر - 10 كانون الأول/ديسمبر)، وتتضمن دعوات لتغيير في السياسات والقوانين، والحث الدائم على اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لمواجهة العنف ضد النساء، والتي ترعاها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وذلك لمدى خطورة هذه الآفة على المجتمعات.

وتشهد أوضاع النساء هذه السنة، لا سيما اللاجئات في ومن دول تشهد نزاعات، تدهوراً مستمراً بل ومتصاعداً لمعانتهن وبوتيرة أكثر تعقيداً وانتشاراً. فهن يتعرضن لمختلف أنواع وأشكال الانتهاكات والعنف ويعشن خطراً غير مسبوق جراء النزاعات والحروب والإحتلال واللجوء في المنطقة، وهو أمر تؤكد الهيئات الدولية ذات الاختصاص، إذ إن النساء يتحملن العبء الأكبر من تبعات الصراعات الحديثة، وخصوصاً عمليات الإغتصاب التي تستخدم كسلاح من أسلحة الحرب فضلاً عن ذلك، فإنهن يعانين من التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء في القوانين والإجراءات والممارسات وحرمانهن من التمتع بالحقوق على قدر المساواة بالرجل، في انتهاك صريح وواضح للقانون الدولي الإنساني والمواثيق الدولية ذات الصلة وانتهاكاً للكرامة الإنسانية ولحقوق الإنسان.

إن العنف القائم على نوع الاجتماعي يشكل خطراً دائماً على مئات الملايين من النساء في أرجاء العالم، ويجلب معه آلاماً نفسية مريرة وآثاراً اقتصادية واجتماعية كبيرة، ويهدد الجهود المبذولة للنهوض بالسلام والأمن والتنمية، ويشير إلى عمق جذور التمييز المرتبطة والمتأصلة في ثقافة المجتمعات والممارسات التي تنتج عن عدم المساواة بين الجنسين، الذي لا بد من التصدي له بوصفه أحد الأولويات في مجالات التنمية خاصة البشرية منها وكشرط أساسي لتطوير المجتمعات، مدعومة بقوانين الحماية والوقاية وبناء السلام وحقوق الإنسان وإشراك النساء، خاصة اللاجئات المهمشات، في المرحلة الانتقالية لمبادرات السلام ومشاركتهم السياسية، وخاصة في فترة ما بعد الصراع، من أجل التخطيط في رسم السياسات على أسس ديمقراطية بما يحقق المساواة لهن ويضمن أمنهن الإنساني لما يعكسه ذلك على تطوير التنمية في المجتمعات وإستدامتها.

ولا بد في هذا اليوم الدولي من تسليط الضوء على معاناة اللاجئات الفلسطينيات في لبنان وسوريا والمنطقة وما يتعرضن له من التمييز والعنف السائد الذي يمارس ضدهن منذ اللجوء ضمن القوانين والعراقيل والإجراءات



# المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

## Palestinian Human Rights Organization - PHRO

Member of International Federation for Human Rights (FIDH)  
Member of Euro Mediterranean Human Rights Network (EMHRN)  
Member of Arab Organization for Human Rights (AOHR)



التعسفية بالإضافة إلى الاعراف والتقاليد التي تسيطر على التجمعات الفلسطينية، والتي تعرضهن لمختلف أنواع العنف والحرمان والقيود مما يسهل إستضعافهن وإستغلالهن، كما يحول دون وصولهن للعدالة ويغيب دورهن في المجتمع وفي صنع القرار ويحرمهن من الحماية وتمتعهن بكامل حقوق الإنسان للنساء.

إن اللاجئات الفلسطينيات من سوريا إلى لبنان يتعرضن لمعاملة حاطة بالكرامة الإنسانية وبدعم الإعترااف بالشخصية القانونية لهن كلاجئات وغياب الحماية القانونية والإيواء ناهيك عن إجراءات الإقامة ورسومها في لبنان مما يجعلهن عرضة للعنف والخداع وإستغلال لحالة إستضعافهن ويؤدي إلى اجتذابهن و/أو نقلهن و/أو إيجاد مأوى لهن بهدف إستغلالهن أو تسهيل إستغلالهن من قبل تجار البشر، في البغاء وإرغامهن على التسول، واحتمالات تجنيدهم من قبل الجماعات المتطرفة، ناهيك عن حالات التزويج المبكر للقاصرات، مقابل إعطائهن أو تلقيهن مبالغ مالية أو مزايا في ظل أوضاع إقتصادية ومعيشية في غاية الصعوبة.

في اليوم الدولي للقضاء على العنف ضد النساء "وحملة 16 يوم لمناهضة العنف ضد النساء" تؤكد "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)" أن لا إستقامة لأوضاع حقوق الإنسان للاجئات إلا بـ:

- ضمان الدولة اللبنانية الإستقبال والحماية والإيواء الأمن للاجئات وعائلتهن.
- إتخاذ الدولة اللبنانية الإجراءات والتدابير اللازمة لضمان حماية ووقاية اللاجئات عبر إطار قانوني واضح يحرص على كرامتهن الإنسانية ويشمل: الشخصية قانونية الواضحة؛ حق العمل والإستفادة الكاملة من الضمان الإجتماعي؛ رفع المسؤولية الجزائية عن ضحية الإتجار بالبشر وضمان حقها بالوصول للعدالة.
- تفعيل الدولة اللبنانية "العدالة الإجرائية" لوضع حد لمظاهر العنف بحق النساء وخاصة بحق اللاجئات وملاحقة مقترفي الجرائم ومحاسبتهن بما يضمن عدم الإفلات من العقاب.
- وعلى المجتمع الدولي إتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لخفض معدلات العنف والحد من الإنتهاكات الجسيمة التي تتعرض لها النساء في أماكن الصراعات والنزاعات وأثناء وبعد وصولهن إلى أماكن لجوء من المفترض أنها آمنة وتمكينهن إقتصاديا وإجتماعيا مما يعزز صمودهن ويصون كرامتهن الإنسانية ويحد من حالة إستضعافهن وإستغلالهن.

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق) هي منظمة مستقلة، غير حكومية، غير حزبية وغير ربحية، تأسست في العام 1997 ومشهرة في لبنان بموجب علم وخبر 36/أ.د. تعمل (حقوق) على تعزيز وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وعلى نطاق أوسع، منطقة الشرق الأوسط. هذا وتمتع المنظمة بعضوية كل من الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH)، والشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان (EMHRN) والمنظمة العربية لحقوق الإنسان (AOHR).